إحصائية: الحضور في جلسات البرلمان لم يتخطَّ الثلثين

نواب يبدون عدم رضاهم عما حققوه في الفترة الماضية.. وآخرون يدعون لتحديد ولايتهم بفترة زمنية

بغداد / المدى

كشف نائب عن ائتلاف دولة القانون أن غيابات النواب الفصلين التشريعيين السابقين لم تقل عن مئة نائب في الجلسة الواحدة.

وقال عمار الشبلي في تصريح صحفي إن " عدد حضور أعضاء مجلس النواب لم يصل يوما الى رقم ٢٢٥ نائبا إلا في جلسة التصويت على سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات لاختلاف الكتل السياسية حول هذا الموضوع".

وأضاف أن " هذا التماهل من قبل بعض أعضاء مجلس النواب في الحضور الى الجلسات لا يتلاءم والمبالغ التي يتقاضونها كرواتب مقابل عضويتهم في المجلس، فضلا عن التقصير في اداء الواجبات المناطة بهم "، مشيرا الى ان " هذا الغياب أسهم كثيرا في تعطيل عمل البرلمان بتشريع القوانين ومناقشة القضايا التي تهم البلاد".

وتابع الشبلي " كما أن الإيفادات غير الضرورية لبعض أعضاء مجلس النواب الى دول العالم، هي الأخرى لعبت دورا في عدم توفر النصاب لعقد جلسات مجلس النواب".

يذكر أن ظاهرة غياب أعضاء مجلس النواب طوال الدورتين السابقتين تثير استياء العديد من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني،لا سيما أن هناك الكثير من القوانين تحتاج الى تشريع أو تعديل.

وكان مجلس النواب قد بدأ عطلته التشريعية الثلاثاء الماضي وسط انتقادات من بعض المراقبين والمواطنين لعدم تشريع البرلمان العديد من القوانين المهمة بحسب بعض منظمات المجتمع المدني.

كما توجه انتقادات كثيرة لأداء مجلس النواب في الفصلين التشريعيين السابقين بسبب البطء في إنجاز مشاريع القوانين. ويقول بعض المراقبين أن هناك ما يقارب مئتي قانون على جدول أعمال مجلس النواب ولم يتمكن أعضاء مجلس النواب إلا انجاز القليل من تلك القوانين.

اذ أكد نائب عن كتلة المواطن النيابية إنه لا يوجد برلماني راضٍ عن اداء مجلس النواب خلال الفترة الماضية.

وقال النائب محمد المشكور " على الرغم من وجود قوانين مهمة قد أنجزت من قبل مجلس النواب خلال الفترة الماضية لكن لا يمكن لأي نائب أن يكون راضيا بأداء البرلمان وما حققه على ارض الواقع و لمسه المواطن على صعيد توفير الخدمات الأساسية والقضاء على البطالة وتحسين الكهرباء والماء والمستوى المعاشي وغيرها ".

وأضاف ان "هذا الاعتقاد يأتي من خلال احتكاكنا وتماسنا المباشر مع المواطن وهمومه وما يحتاجه من خدمات وبالتالي فأداء النائب لا يتناسب مع حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه وحجم المشاريع البسيطة التي تم انجازها في الفترة الماضية ".

وكانت هيئة الحج والعمرة، أكدت الثلاثاء الماضي، أن أكثر من ١٠٠ برلماني سيؤدون مناسك الحج خلال العام الحالي، فيما بينت لجنة تفويج الحجاج منح تعليمات للنواب وأعضاء مجالس المحافظات المتجهين للديار المقدسة بالسفر في آخر رحلة تتجه للسعودية.

وقال مدير عام إعلام هيئة الحج والعمرة نجم الساعدي في تصريح سابق لوكالة السومرية نيوز"، إن "أكثر من ١٠٠ برلماني سيؤدون مناسك الحج العام الحالي، حيث أعطي لكل برلماني مقعدان من حصة العراق"، مبينا أن "هؤلاء البرلمانيين حصلوا على موافقات خاصة".

وأضاف الساعدي أن "أي رئيس لهيئة الحج والعمرة يمنح وفي كل عام منذ عام ٢٠٠٣، عددا من المقاعد لأعضاء مجلس النواب للذهاب إلى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج"، مشيرا إلى أن "منح البرلمانيين مقاعد للذهاب إلى الديار المقدسة خلال موسم الحج غير ملزم بقانون".

من جانبه، أكد رئيس لجنة تفويج الحجاج راضي كاظم أن "تعليمات صدرت بالنسبة للنواب وأعضاء مجالس المحافظات المتجهين للديار المقدسة، بأن تكون سفرتهم إلى السعودية في اخر رحلة متجهة إلى هناك"، لافتا إلى أن "التعليمات تشير إن تكون عودتهم مع أول رحلة قادمة إلى العراق".

وكانت لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب أعلنت، في التاسع من تشرين الأول الحالي، أن هيئة الحج والعمرة خصصت لها ٦٤٠ مقعداً للذهاب إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج هذا العام، مشيرة إلى أنها بدأت بتسجيل أسماء الراغبين بالذهاب إلى الحج أو من يخولونهم من أقارب الدرجة الأولى.

وكان النائب عن /ائتلاف الكتل الكردستانية/ سعيد رسول، رجح أن يستضيف البرلمان رئيس الوزراء نوري المالكي بعد عطلة البرلمان لمعرفة أسباب عدم حسم الوزارات الأمنية.

وقال رسول في تصريح سابق انه من حق مجلس النواب أن يستضيف أي مسؤول، مشيراً إلى أن البرلمان يحتاج توضيح من رئيس الوزراء نوري المالكي معرفة الأسباب الحقيقية لعدم حسم الوزارات المنية.

وأوضح رسول أنه بعد انتهاء عطلة البرلمان وبدأ السنة التشريعية الثالثة يصبح ما يقارب السنة وعشرة أيام على تكليف المالكي لرئاسة الوزراء لولاية ثانية ولا يوجد وزراء أمنيون، لذلك من حق جميع القوائم أن تستفهم من رئيس الوزراء عن سبب التأخير.

وأضاف أن المالكي يقول ان القائمة العراقية لم ترشح شخصيات مستقلة أو كفوءة لن نعتقد أن السبب هو سبب سياسي وليس سبب الأشخاص التي تقدمهم العراقية،وتابع: المالكي سيواجه عدة أسئلة حول الوضع العام في البلد وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

وفي وقت سابق طالب رئيس كتلة ائتلاف العراقية البرلمانية النائب سلمان الجميلي، رئيس الوزراء نوري المالكي والتحالف الوطني، بتقديم مرشح وزارة الداخلية، وحسم مرشح الدفاع.

وقال الجميلي في تصريح سابق في حال استمرار عدم الموافقة على مرشح العراقية لوزارة الدفاع، وعدم تقديم مرشح للداخلية، سيعقد الأزمة، كما سيساهم باستمرار هشاشة الوضع الأمني.

وأضاف الجميلي: ليس فقط على العراقية أن تحسم مرشحها لوزارة الدفاع، بل على التحالف الوطني أن يحسم مرشحه للداخلية، فدائما ما يطالب التحالف الوطني بحسم مرشح الدفاع، وهو لم يحسم حتى الآن مرشحه للداخلية، لذا على الوطني إعلان مرشحه بشكل رسمي، وان يتقدم رئيس الوزراء تنازلات ويختار احد الأسماء المرشحة لوزارة الدفاع.

الى ذلك، دعت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف الى تحديد فترة زمنية للأشخاص الذين يتولون الرئاسات الثلاث وحتى عضوية مجلس النواب وليس تحديد ولاية رئاسة الوزراء فقط كما يدور الحديث الان في اللجنة القانونية.

وقالت الجاف إن "تحديد فترة مؤقتة لتولي المناصب السيادية والمهمة ستفتح الطريق نحو التجديد وعدم اختزال المناصب لمجموعة أشخاص كما أنه يعطي فرصة للشباب لتولي تلك المناصب إذ أن الشباب يمتلكون طاقة كبيرة ومتجددة يمكن الاستفادة منها في عملية بناء وأعمار البلد".

وأضافت ان " تحديد فترة زمنية لتولي المناصب المهمة هو أمر مهم جدا كونه سيتيح إدخال دماء جديدة في النظام السياسي للبلد مما سيؤدي الى انبعاث طاقات متجددة في إدارة البلد".

وكان النائب المستقل صباح الساعدي قد كشف في مطلع ايلول الماضي عن تقديمه مشروع قانون لتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط.

وقال في مؤتمر صحفي إن مشروع القانون يتضمن ست فقرات فقط تحدد فيه ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط ويعتبر نافذاً على السابقين واللاحقين ولا يشترط أن تكون متتاليتين إنما أي دورتين للحكم لا يستطيع بعدها رئيس الوزراء الترشيح".

يذكر أن مجلس الوزراء لم يعد نظاما داخليا لغاية الآن كما أن الدورة السابقة خلت هي الأخرى من نظام داخلي لمجلس الوزراء مما أثار استياء عدد من الكتل السياسية، إذ إن نواب رئيس الوزراء لغاية الآن لا يتمتعون بصفة قانونية لان الدستور لم ينص على وجود مثل هكذا مناصب.

صحيفة أميركية: الموقف العراقي من أحداث سوريا نكسة لأوباما

بغداد تقترب من وجهة النظر الإيرانية بشأن رفض تغيير نظام الأسد

بغداد / المدى

تناولت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية تعقيدات الموقف الذي يتخذه العراق من سوريا وأحداثها، وإشكالية ذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وأوضحت الصحيفة الأميركية أن الموقف العراقي من سوريا يشكل "نكسة محرجة لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي يسعى إلى ضم دول إسلامية حليفة إلى حملته" من اجل عزل الرئيس السوري بشار الأسد.

بعدما أشارت "واشنطن بوست" إلى الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه بغداد إلى الرئيس السوري بشار الأسد، اعتبرت ان ذلك يقوض السياسات الأميركية ويثير مخاوف من انزلاق العراق إلى المحور الإيراني المنافس لأميركا.

وأشارت الصحيفة إلى انه بينما خفضت دول عربية مستوى علاقاتها مع الأسد، فإن العراق سار في طريق مغاير، موضحة ان العراق استقبل المسؤولين السوريين وتوصل إلى اتفاقيات لتوسيع نطاق الروابط التجارية بين البلدين وقدم الدعم السياسي.

وتابعت ان العراق خلال الفترة السابقة، اقترب من وجهة النظر الإيرانية بشأن رفض تغيير النظام في سوريا، ودعم حق إيران في التكنولوجيا النووية وأيد العضوية الأممية للفلسطينيين.

ونقلت الصحيفة الأميركية عن ديفد بولوك، وهو مستشار سابق لشؤون الشرق الأوسط في الإدارة الأميركية السابقة للرئيس جورج بوش، قوله إن الموقف العراقي ناجم عن النفوذ الإيراني لأن بقاء نظام الأسد يصب في مصلحة الإيرانيين.

إلا ان الصحيفة أشارت إلى انه في الوقت الذي أعرب فيه مسؤولون أميركيون عن خيبة أملهم تجاه الموقف العراقي من الأسد، فان دولا أخرى في الشرق الأوسط ترددت هي الأخرى في التخلي عن الأسد في وقت تبدو فيه نتائج الاحتجاجات السورية ضده غير مؤكدة.

وتحدثت الصحيفة عن امور خاصة " مرتبطة بموقف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من أحداث سوريا، مضيفة ان بعض السياسيين العراقيين يخشون من أن الإطاحة بالنظام في سوريا من شأنها أن تشعل فتيل ما أسمته الصحيفة "فوضى على الحدود مع العراق".

كما نقلت عن خبراء قولهم إن دعم العراق لسوريا يؤكد نفوذ إيران التي خصصت مليارات الدولارات لضمان بقاء الأسد.

ونقلت الصحيفة عن بولوك قوله ان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أعلن دعمه للأسد ووصفه بأنه "أخ"، لذلك فإن قادة العراق يعلمون بأن العداء تجاه سوريا ربما يأتي بنتائج عكسية ضد السياسيين والمدنين في بغداد، أو ضد اللاجئين العراقيين في سوريا الذين يقدر عددهم بمليون لاجئ.

وأشارت إلى انه بينما استدعت دول سفراءها من دمشق، نظم العراق جولة لنحو مئة مسؤول سوري في الحكومة وقطاع الأعمال وعلى رأسهم وزير التجارة السورية، في المصانع والمصافي وأبرم اتفاقيات لرفع التبادل التجاري الذي يصل الآن إلى ملياري دولار سنويا، ليصبح أكبر شريك تجاري لدمشق.

يذكر ان المستشار الإعلامي في الحكومة العراقية نفى في وقت سابق، ما تناقلته وسائل الإعلام الأميركية عن طلب رئيس الحكومة في رسالة خطية من الرئيس السوري بشار الأسد الاستقالة.ونقلت صحيفة نيويورك تايمز، عن علي الموسوي قوله ان "الحكومة العراقية طلبت عبر رسالة نصية سلمت إلى بشار الأسد الاستقالة تلبية لمطالب المحتجين".

وأكد ان "سوريا مهددة بخطر الوقوع في صراع طائفي على غرار ذلك الذي اجتاحت العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣". بينما نفى الموسوي في تصريح لوكالة كردستان للأنباء إرسال طلب من الحكومة العراقية الى رئيس الحكومة السورية بشار الأسد يدعو فيه الأخير الى تقديم استقالته تلبية لمطالب المحتجين.

وأضاف أن" العراق يدعو سوريا إلى إجراء إصلاحات سياسية وتعديل على الدستور السوري وهو لم يطلب تنحي الأسد أو استقالته على الإطلاق".

وأوضح ان "التصريحات التي نقلت في وسائل الإعلام الأميركية مفبركة وغير دقيقة على الإطلاق"، مشددا على ان "موقف العراق من التغيير في سوريا واضح".

أتت هذه التصريحات بعد ان نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن علي الموسوي،، قوله إن الحكومة العراقية بعثت برسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد تحضه فيها على الاستقالة.

وبحسب الصحيفة، فإن الموسوي قال في مقابلة له أمس الثلاثاء إن الحكومة العراقية تعتقد أن الشعب السوري يجب أن يتمتع بحريات أكبر، وأن له الحق في اختيار الديمقراطية.

وأكد الموسوي أن نظام الحزب الواحد مرفوض وكذلك الدكتاتورية التي تمنع حرية التعبير.

وقال إن الحكومة العراقية لطالما أرادت أن يتنحى الأسد، لكنه امتنع عن شرح تأخر حكومة المالكي في إعلان موقفها هذا رسمياً.

وكانت الفترات الماضية قد شهدت توترات بين العراق وسوريا، على خلفية اتهام بغداد لدمشق بإيواء عناصر شاركت في تخطيط وارتكاب عمليات إرهابية داخل العراق.

وطالب العراق، سوريا بتسليم تلك العناصر، ولكن دمشق رفضت وطالبت أولا بتقديم الأدلة التي تثبت تورط الأفراد المذكورين في هجمات.

القانونية النيابية: اعتراضات ائتلاف المالكي عطلت العفو العام

اللجنة عزت سحب المسودة الحالية من قبل الحكومة لوجود الكثير من الثغرات فيها

بغداد / المدى

رجعت اللجنة القانونية النيابية أسباب عدم إقرار مشروع قانون العفو العام وعدم انجاز أي تقدم بشأنه الى الخلاف بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار حول كثير من بنوده.

وقال عضو اللجنة لطيف مصطفى " مشروع قانون العفو العام يشهد خلافات بين كتلة الأحرار صاحبة المشروع وائتلاف دولة القانون حول بعض الفقرات إذ يعترض ائتلاف دولة القانون على هذا القانون لكونه سيسهم في إطلاق سراح الإرهابيين بحسب إدعاء الائتلاف".

وأضاف في تصريح لوكالة كل العراق، إن "كتلة الأحرار تدافع عن هذا القانون وتؤكد أنه لن يشمل الإرهابيين ولكنه سيشمل اتباع التيار الصدري المسجونين بمواد قوانين الارهاب وذلك لعدم وجود مواد قانونية تخص منفذي العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية"، مشيرا الى " استمرار الجدل بين دولة القانون وكتلة الأحرار حول هذا القانون".

وأوضح مصطفى إن " قانون العفو العام بصورة عامة يستثني جميع جرائم الإرهاب ولا صحة لمن يدعي أن هذا القانون سيشمل المتورطين بقتل الأبرياء فقط كما أنه يستثني جرائم الزنا بالمحارم والمخدرات وكذلك جرائم الفساد المالي والإداري".

يشار الى أن مجلس النواب صوت في العشرين من شهر آب على قانون العفو العام بشكل مبدئي بعد أن تخللت عملية التصويت مشادة كلامية بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار بشأن هذا القانون.

ويرى بعض الخبراء القانونيين أن قانون العفو العام فيه عدد من الثغرات القانونية، إذ إنه من الممكن أن يشمل بعض المتهمين بأعمال إرهابية وجرائم قتل وخطف من خلال الصيغة التي كُتب بها مشروع القانون، والتي هي أقرب ما توصف بـ[المرنة والمطاطية].

كما أرجعت اللجنة سحب مشروع قانون العفو العام من مجلس النواب لوجود فقرات تحتاج الى تعديل من قبل الحكومة.

وقال عضو اللجنة ازاد ابو بكر ان "هذا المشروع فيه ثغرات في فقراته ويحتاج الى تعديل ما جعل مجلس النواب يعيده الى الحكومة من اجل ذلك".

واضاف "ان على الحكومة مناقشة هذه الفقرات واعادته الى مجلس النواب مكتملا من الناحية القانونية وصياغته لتمريره". موضحا "ان قانون العفو العام سيرجع الى مجلس النواب في حالة اكتماله من قبل الحكومة ومن المستبعد بقاؤه عندها لان الظروف الحالية لا تسمح لذلك، فضلا عن ان عددا كبيرا من السجناء يستحقون هذا العفو".

وتابع ابو بكر "ان هذا المشروع لن يكون عامل توتر بين التيار الصدري والتحالف الوطني لأنهما في تحالف واحد".

وبين "ان موقف الكتل بشأن قانون العفو العام واضح و لا علاقة له بموقف هذه الكتل من مسألة المدربين الاميركان ولن تكون هناك وسيلة ضغط بهذا الشأن".وكانت خلافات بين الكتل السياسية العراقية قد دفعت مجلس الوزراء إلى سحب مشروع قانون العفو العام المقدم المعروض على مجلس النواب منذ آب الماضي، والمقدمة مسودته من كتلة الاحرار، الممثلة للتيار الصدري في البرلمان.وقال الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في تصريح صحافي مكتوب تسلمته "إيلاف" إن "مجلس الوزراء خوّل وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بمفاتحة مجلس النواب لإشعاره بسحب مقترح العفو العام أو التريث في تشريعه".

وتركز الخلافات على بعض فقرات القانون، التي تحدد الفئات المشمولة بالعفو من عدمها، أبرزها شمول مقاومي الوجود الأميركي في العراق، من بينهم جيش المهدي، والتفريق بينهم وبين المسلحين من المجمعات الأخرى التي نفذت عمليات تفجير وقتل ضد المواطنين الابرياء، إضافة الى شمول فئات من مزوري الشهادات والوثائق الدراسية وعدم شمول أخرى، حيث إن هناك الآلاف من المتهمين بهذا التزوير، الذي استخدموه في الحصول على وظائف في الدولة، بينها مراكز متقدمة.

وأبدت الحكومة منتصف الاسبوع عدم رضاها عن مشروع قانون العفو العام المطروح حاليا في مجلس النواب الذي من المؤمل التصويت عليه خلال الفصل التشريعي القادم.

وحسب بيان تلقت "المدى" نسخة منه، فأن مجلس الوزراء قرّر وعبر مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، مفاتحة مجلس النواب لإشعاره بسحب مقترح العفو العام أو التريث في تشريعه الذي هو موضوع مناقشة في مجلس النواب بغية عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

المشروع والذي يتبناه التيار الصدري، جوبه بالرفض من قبل وزارتي حقوق الإنسان والعدل، معتبرين إياه مدعاة لتوتر امني جديد من خلال إطلاق سراح عدد من المجرمين المتهمين بسفك الدم العراقي، إلا أن أصحاب المشروع أكدوا وجود مواد فيه تمنع حدوث أي خروقات وتحول دون إطلاق أي من الإرهابيين.

النائبة عن كتلة الأحرار الصدرية أسماء الموسوي عزت الإجراء الحكومي إلى مخاوف من تكرار ما حدث في ٢٠٠٨ عندما اقر قانون العفو العام في صفقة واحدة مع قانون انتخابات مجالس المحافظات، وأفاد منه الكثير من الإرهابيين، لاسيما قيادات القاعدة، فضلا عن المفسدين والمتهمين باختلاس أموال الدولة، وتابعت "حرصنا داخل كتلة الأحرار وبالتعاون مع اللجنة القانونية النيابية على ضرورة عدم شمول أي مجرم بهذا المشروع".

الموسوي ترى في تصريح سابق لـ(المدى)، ضرورة تكوين لجنة مشتركة بين الحكومة ومجلس النواب من اجل قراءة قانون العفو العام بتمعن من اجل الخروج بحصيلة جيدة ترضي الطرفين، إلا أنها لم تخفِ امتعاضها من عدم وجود تعاون مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقالت "دائما ما نعتمد على التصريحات الإعلامية وهذا أمر سلبي على العلاقة بين الطرفين والتي من المفترض أن تكون على أتمّ وجه". إلا أن القيادية الصدرية حذرت من "أن تؤدي هذه اللجنة متى ما شكلت إلى تسويف القانون والمماطلة في وقت يقبع المئات من الأبرياء داخل السجون ينتظرون الإفراج عنهم"، حسب الموسوي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون